امتحـــــــــــان السداســـــــــــي الأول

السنة الأولى – المجموعة الثانية –

مقياس: فلسفة القانون

الإجابة النموذجيـــــــة

1. يرى الفقيه الإنجليزي "أوستن" أنه يشترط لاكتساب القواعد الصادرة عن الدولة للصفة القانونية توافر ثلاثة شروط تتمثل فيما يلي: **(08ن)**

وجود مجتمع سياسي – صدور القانون في شكل اوامر – اقتران القانون بجزاء

1)-وجود مجتمع سياسي :

ان صدور القانون حسب اوستن يتطلب وجود مجتمع سياسي منظم يتكون من طبقتين ، طبقة حاكمة تصدر الاوامر والنواهي و طبقة محكومة تتسم بطابع الخضوع وواجب الطاعة لما تصدره الطبقة الاولى.

2) صدور القانون في شكل اوامر:

ان صدور القانون حسب هذا المذهب يجب ان يكون في شكل اوامر توجهها السلطة الحاكمة الى المحكومين الذين يتوجب عليهم الامتثال و الخضوع لما يصدر عن الحاكم و الا تعرضوا للجزاء .

3)- اقتران القانون بجزاء:

ان القول بان القانون يتضمن اوامر ونواهي يتطلب وجوب احتواء القواعد القانونية لجزاء يتم تطبيقه على كل من يقوم بمخلفاتها لانه لا يمكن تصور وجود قاعدة قانونية بدون جزاء يضمن احترامها .

فالقواعد القانونية التي لا تحتوي على جزاء تتحول الى قواعد مجاملات، وهذا ما جعل اوستن يعارض تسمية القانون الدولي العام ، لانه يتضمن قواعد ومبادئ و اتفاقيات غير مقترنة

بجزاء وعتبرها قواعد مجاملات و واجبات ادبية يمكن للدول مخالفتها ،لانه لا توجد سلطة اعلى من سلطات الدول تمتلك القوة لالزام هذه الدول على احترام قواعد القانون الدولي .

2. يقوم القانون وفقا لمذهب الشرح على المتون على ثلاثة مبادئ رئيسية تتمثل في أن الملكية حق مطلق، العقد شريعة المتعاقدين، وأنه لا مسؤولية بدون خطأ. **(08ن)**

*الملكية حق مطلق:

يعتبر هذا المبدأ مطلبا من مطالب الرأسمالية أنذاك من اجل ضمان توفير حماية تشريعية كفيلة بحماية مصالحها الاقتصادية، فبعدما كانت الافكار الاشتراكية هي السائدة في الساحة السياسية الفرنسية بدعم العديد من الفقهاء امثال **برودون**، تدخل الراسماليون بافكار راس مالية مفادها ادخال اصلاحات للحد من الشروط الظالمة التي تعاني منها طبقة العمال و الفقراء ،وتحرير الاقتصاد ورؤس الاموال ،وهذا من اجل تحرير حق الملكية لضمان حرية الشخص المالك في التصرف في الشيئ المملوك له حتي ولو عن طريق اساءة استعمال حقه هذا او اتلاف الشيئ المملوك له .

*العقد شريعة المتعاقدين:

ان اعتماد هذا المذهب لمبدا العقد شريعة المتعاقدين كان يهدف الى الحفاظ على الحرية التعاقدية و استقرار المعاملات ،و ذلك من خلال منع القاضي من تعديل العقد في حالة الظروف الطارئة و منعه كذلك من التدخل في حالة تضمن العقد شرط الاعفاء من المسؤولية باعتبار ذلك من صلاحيات المتعاقدين فقط ،مع العلم بان هذا المبدا سيؤدي حتما الى حرمان المتعاقد المتضرر من التعويض ،...

*لا مسؤولية بدون خطأ:

دعما للرأسمالية وبعد سيطرت الرأسماليين على قطاع العمل باعتباره المجال الحيوي في نطاق علاقاتهم مع العمال ، ثارت مسألة تعويض العمال عما يصيبهم من اضرار نتيجة حوادث العمل، وهذا ما ادى الى اعتماد مبدأ لا مسؤولية بدون خطأ ،خاصة وان المادة 1710

من قانون نابلون قد اعتبرت ان عقد العمل هو عقد ايجار اعمال ،وبالتالي يعتبر العامل عارضا لخدماته ورب العمل قابلا لها اذا ما اصاب العامل حادثا مهنيا لا يتحمل رب العمل مسؤوليته الا اذا اثبت ان الحادث كان بسبب خطأ رب العمل.

3.يتمحور مذهب القانون الطبيعي حول العديد من الافكار التي تبناها الفقهاء و الفلاسفة منذ القدم واهمها فكرة **وجود قانون اعلى من القوانين الوضعية** ،وهي افكار وقواعد ابدية ثابتة اوجدها الله سبحانه وتعالى في الكون من اجل ان يعمل بها البشر ،وان يتقيد بها المشرع عند وضع التشريع. **(04ن)**

امتحان السداسي الأول

السنة الأولى المجموعة الثانية

مقياس فلسفة القانون

محضر نقاط إضافي (الطلبة أصحاب الديون)

الاسم و اللقب	تاريخ و مكان الميلاد	النقطة
دهيري سعد	2006/07/07 بالغزوات	07.00
بوخرص ياسين	2000/10/03 بتلمسان	02.00
طويل أحلام	2005/09/12 بتلمسان	01.00